

بوادر اتفاق تركي - كردي شرق الفرات بمساع أميركية

بدعمها فصائل سورية إسلامية سيطرت على منطقة "نبع السلام" على حدودها.

الجانب الكردي لا يامن استمرار الدعم الأميركي له، فقد انسحبت واشنطن من مناطق عديدة لمصلحة الطرف التركي في المنطقة الأمتة" بعرض 30 كيلومترا، والممتدة بين تل أبيب في ريف الرقة الشمالي ورأس العين في ريف الحسكة الشمالي الغربي. فيما دخلت الشرطة العسكرية الروسية ومعها قوات النظام إلى مناطق واسعة، وظلت السيطرة الأميركية على الحدود العراقية وأبار النفط والغاز. هذا ما دفع الأكراد إلى قبول الوساطة الروسية بينهم وبين النظام السوري، والوصول إلى تسوية حول حماية مناطق السيطرة شرق الفرات، دون أن تتمكن موسكو من التوافق على الاستفادة من موارد الطاقة، حيث تصطدم بالممانعة الأميركية، لا تلطم واشنطن بالنفط السوري، ولكنها تريد الإسكاف بوفرة مهمة بالنسبة لروسيا، كي لا تتفرد بتقرير مستقبل سوريا، كما أن هدفها الثاني هو إخراج إيران من سوريا، ومنع نفوذها شرق الفرات.

تعزيز نفوذ تركيا شرق الفرات يعني أن تضمن دورها في سوريا، وتحديد مناطق نفوذها في منطقتي درع الفرات وغصن الزيتون

أما روسيا، فبعد زيارة وزير دفاعها إلى دمشق، الأسبوع الماضي، هدأت من رغبة النظام والمليشيات الإيرانية الداعمة له بمواصلة الحرب في ريف إدلب، خاصة في جبل الزاوية، واستمرت في دعم تركيا التي تلتصقت باتفاق موسكو، حيث قبلت بدورية تركية منفردة حتى تسوية وضع الفصائل المتشددة ومنها هيئة تحرير الشام، وإبعادها عن المنطقة الأمتة على جانبي الطريق الدولي أمه-4، فهي ترى توريد استغلال الدولي المنضغل بفابريوس كورونا لرفع العقوبات عن النظام السوري. تميل واشنطن إلى تهدئة الصراعات في سوريا والمنطقة عموما، وزاد معها هذا مع رغبتها بالفرغ لمحاربة انتشار الفابريوس كورونا، حيث تضع المنافسة مع الصين حول ذلك ضمن أولوياتها، خاصة لما لانتاج تقني المرض حول العالم من آثار اقتصادية كبيرة، وغير متوقعة، وصعبة التوجيه.

هذا يتطلب منها الإسراع في تسوية وضع العديد من الصراعات العالقة، ومنها النزاع في سوريا؛ خاصة أن الصين وروسيا تتزعمان حملة لعدم "تسييس كورونا" ورفع العقوبات الاقتصادية الأميركية والأوروبية الانفرادية، عن عدد من الدول، ومنها سوريا، حتى تتمكن حكومتها من التصدي للفابريوس الخطير. وهنا يبدو أن الصين بدورها تستغل ريادةتها في محاربة الفابريوس من أجل نفوذ مستقبلي في المنطقة، وسوريا إحدى بواباته.



رانيا مصطفى

أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الثلاثاء الماضي، في مقابلة مع صحيفة فوكس نيوز الأميركية، عن استعداد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وأكراد سوريا، لإبرام اتفاق سلام ينهي حالة العداء بين أنقرة وقوات سوريا الديمقراطية الكردية- العربية، التي تتصدر قيادتها وحدات الحماية الكردية، الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي، الذي يعتبر فرعاً لحزب العمال الكردستاني التركي، المصنف إرهابياً لدى تركيا.

كانت تصريحات المسؤولين الأميركيين بتقديم الدعم للأتراك في معارك إدلب، عشية التوصل إلى الاتفاق الروسي- التركي في موسكو، نصب في خاتمة فتح حوار مع تركيا حول تسوية صراعها مع أكراد سوريا؛ وبالمثل جاءت تصريحات السفير الأميركي، دايفيد سياترفيلد، في 15 مارس 2020، حول دعم الناتو لتركيا في إدلب، أثناء هجوم قوات النظام بدعم روسي على القوات التركية.

يضاف إلى ذلك مؤشر جديد على الدعم لتركيا، أظهره بيان وزارة الخارجية الأميركية، وتفريده وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، في ذكرى هزيمة تنظيم داعش، حيث لم يتم ذكر جهود شركائهم في قوات سوريا الديمقراطية. الموقف التركي المرخب بمبادرة ترامب، يتطلع إلى اسحباب القوات الأميركية من شرق الفرات؛ وكان قد طرح أردوغان على بوتين شراكة في استثمار موارد الطاقة في حقول النفط والغاز، التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية بدعم من الولايات المتحدة.

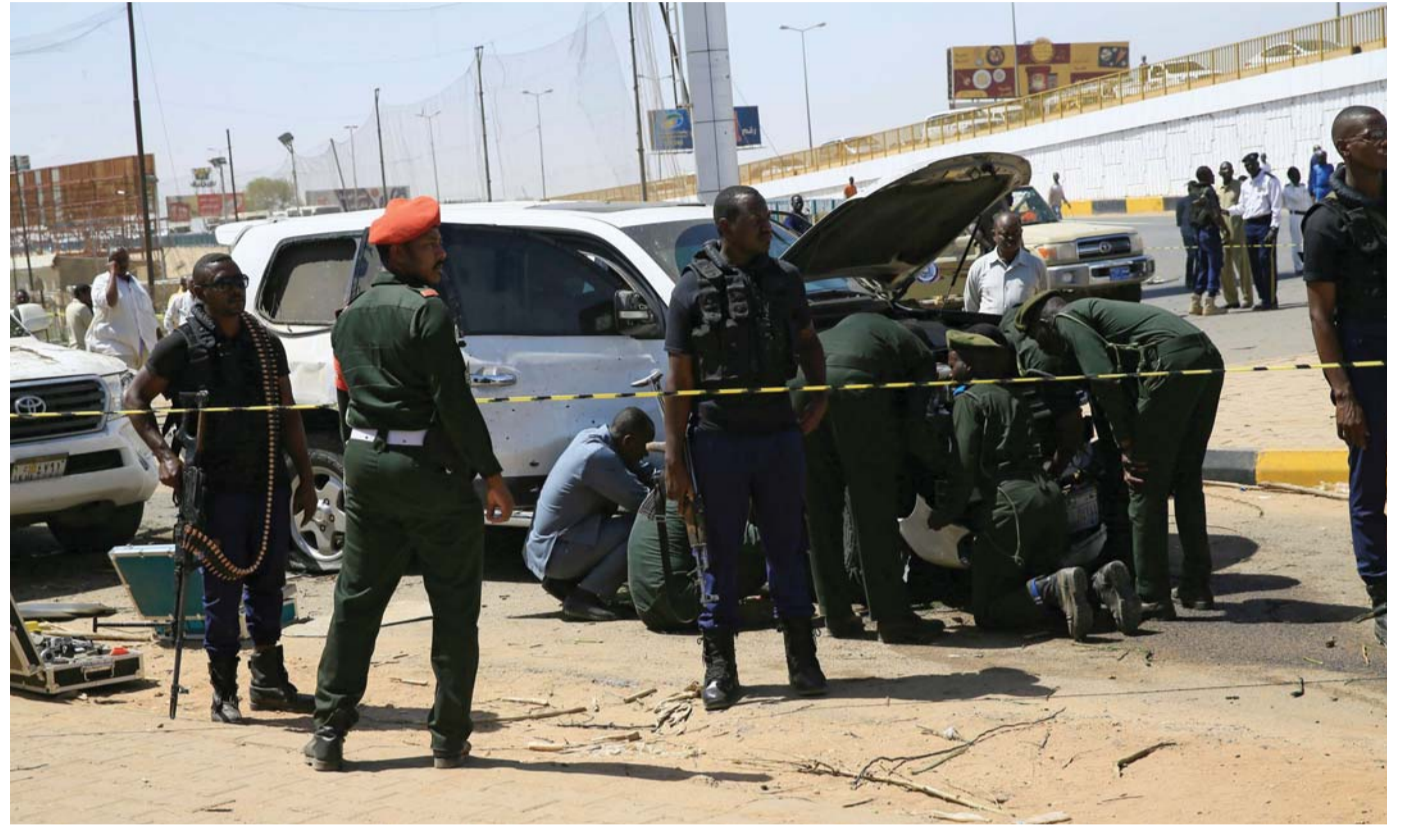
مازال الجانب التركي يتحدث عن بناء مستوطنات على الحدود التركية لإيواء جزء من النازحين السوريين في تركيا، وإحداث تغيير ديموغرافي في المنطقة لمصلحة جماعات عربية موالية له، ويتطلع إلى تمويل هذا المشروع من الموارد السورية بموافقة أميركية وشراكة روسية، مستغلاً انشغال العالم في القضاء على فيروس كورونا المستجد، وميله إلى تهدئة الصراعات. إضافة إلى ذلك، أبدت أنقرة مؤخرًا، رفضها التواجد الإيراني في سوريا، واستعدادها للعمل على إخراجها.

وسيعني تعزيز نفوذ تركيا شرق الفرات أن تضمن دورها في سوريا، وتحديد مناطق نفوذها في منطقتي درع الفرات وغصن الزيتون في ريف حلب، ومنطقة نبع السلام شرق الفرات، التي حصلت عليها بموافقة أميركية وروسية، إضافة إلى المنطقة الحدودية من إدلب، شمال الطريق الدولي، والتي أقرت في اتفاق موسكو الأخير مطلع الشهر الحالي، وتطلع تركيا إلى السيطرة على منطقتي منبج وقل رفعت، في ريف حلب، والتي مازالت الوحدات الكردية تسيطر عليها بدعم روسي.

في 2012، انسحب النظام من مناطق شرق الفرات، لمصلحة سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي، وتشكلت وحدات الحماية الكردية حينها، لقمع التظاهرات الكردية والعربية، ما جعل تركيا تنظر إليها بعين العداء. كانت الوحدات الكردية القوة الضاربة ضمن قوائم قوات سوريا الديمقراطية الذي شكله التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، وجره في 2016، وبالتالي سيطرت قوات سوريا الديمقراطية على كامل منطقة شرق الفرات، والتي تشكلت ثلث مساحة سوريا، وتضم غالبية الفرات الباطنية.

تميل إدارة ترامب إلى الانسحاب من سوريا، لكنها تواجه معضلة ترتيب وضع المنطقة، فهي لا تريد أن تتخلى عن الوحدات الكردية، التي ينظر إليها المجتمع الدولي بنظرة احترام، بعد ما أبلته عناصرها في قتال التنظيم الإرهابي؛ خاصة أن تركيا تتربص بها شراً.

الجماعات الجهادية تتربص بالسودان الجديد بوكو حرام في الغرب وحركة الشباب في الشرق وداعش في الشمال



طريق الهدوء ما زال بعيداً

في أبريل من العام الماضي. ولدى قياداته قناعة بأن هذا البلد يمثل بؤرة خصبة لاستعادة جانب من بريق التنظيم. وأكدت التورات التي حدثت في شرق السودان قبل نحو شهرين، وجود أصابع لقوى إسلامية تنحدر من إريتريا والصومال للعبث بالتركيبة الاجتماعية في هذه المنطقة الرخوة، وكانت لفترات طويلة ممر لعبور عناصر متشددة وأسلحة تأتي عبر البحر الأحمر وتمر إلى داخل السودان، أو إلى الحدود الشمالية باتجاه الأراضي المصرية.

فن الحيل والمناورات

لعب مثلث السياسة والتاريخ والجغرافيا أدواراً مهمة ليكون السودان في هذا الموقف الصعب. فهناك السودان متشابكة ماضوية للحركة أو الجبهة الإسلامية في العمل السياسي، من تحالفات وتعاون وتسييق مع عدد من الأحزاب، منحت كوادرها خبرة جيدة في فن الحيل والمناورات. وهناك ثلاثة عقود من البقاء في السلطة مكنتها من تجريف القوى المنافسة والتغلغل في سنيح الدولة العميقة وشرائح متنوعة في المجتمع، وخلق شبكات من المصالح الاقتصادية. يضاف إلى هذين العنصرين عامل الجغرافيا الذي جعل السودان محاطاً بسبع دول من جميع الاتجاهات، الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية، علاوة على ساحل طويل على البحر الأحمر، وكل اتجاه يحمل تناقضات سياسية وأمنية واجتماعية متباينة، فبالنالي من الطبيعي أن يؤدي تكاتف كل ذلك إلى جعل السودان مركز جذب للقوى الإسلامية على مدار السنوات الماضية، خاصة أن دول الجوار تنتعش فيها عناصر متطرفة تنتمي إلى تنظيمات مختلفة.

بيدو التحدي أمام السودان متعاظماً الآن، لأنه يحتاج إلى رؤية داخلية واضحة، وتحسين التعامل مع القوى المتمركزة في أراضيه، وتلك التي لها امتدادات خارجية، وهي معادلة صعبة تتطلب تعاوناً صريحاً مع الدول الضالعة في مكافحة الإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي.

يؤجج التراخي في الحسم النيران، ويفضي إلى زيادة حدة الأزمات وليس تخفيفها. فالوقت لن يكون في صالح السلطة الانتقالية، لأن هذا معناه نجاح القوى السياسية المتشددة وأجندتها العسكرية المتعددة في عملية إعادة التوضع التي فرضها سقوط نظام البشير، كما أن الدول الحاضنة لهؤلاء، مثل تركيا وقطر، لن تردد في ضخ المزيد من الدماء في جسددهم باعتبارهم الوقود الذي ينهي مقاطع كثيرة في المعركة الخفية الدائرة بالسودان. لذلك فالواجهة الصارمة المباشرة أهم من فكرة الانحناء للعواصف أو علاجها بالمسكنات، ففي لحظة ما يمكن أن تهبط عاصفة لا تستطيع السلطة الانتقالية تحمّل تبعاتها، أو تفقد المهدئات دورها، ووقتها تكون الأمور قد تطورت بما يصعب السيطرة عليها.

غاية الأهمية، حيث تتضمن اعترافاً بقبول عملية من هذا النوع. إذا وضعنا قرب دخول الأمتي الجديد في السودان من خلال تدشين البعثة السياسية التي طلبها حمدوك لبلاده مع بداية مايو المقبل، تتضح جوانب أخرى من الصورة تتعلق بأن يكون السودان في عهددة الأمم المتحدة، مراقبة وإشرافاً، بالتالي تسهيل مشاركة المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب الذي تخيم ملامحه على السودان، فكي يصبح السودان نموذجاً ملهماً للسلام لا بد من تنظيمه أولاً من المكونات السالبة لهذا الأمر، وفي مقدمتها تخفيف العنف.

أعلنت السلطات السودانية في 6 ديسمبر الماضي إحباط محاولة لتسلل عدد من العناصر الإرهابية التابعة لبوكو حرام عبر الحدود مع تشاد، وقامت بتسليمهم لحكومة إنغامينا. وجاءت العملية بعد بنحو شهرين من تردد معلومات عن تسلل عناصر أخرى داخل السودان.

وقتها قال المفكر السوداني الحاج وراق: "إنهم لجأوا إلى التلويح بالشرعية الإسلامية في محاولة لاستمالة عاطفة المسلمين"، وتم تحذير أجهزة الأمن من مخاطر تحول إقليم دارفور بغرب السودان إلى مركز جذب لعناصر هذه الجماعة.

اتخذت الخرطوم حزمة من التدابير الأمنية، بينها العزم على تشكيل قوة من القوات المسلحة والشرطة لمواجهة الأزمات القادمة من الغرب، أي على الشريط الحدودي مع كل من تشاد وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، وحماية السودان من المخاطر الناجمة عن استمرار تسلل عناصر من جماعة بوكو حرام التي بدأت عملياتها تتزايد وتصل إلى عمق الأراضي التشادية، بما يعد جرس إنذار يوحي بأن طموحاتها التوسعية لن تقف عند حدود الجغرافيا التقليدية.

أرخب انهماك السلطة الانتقالية في ترتيب الأوضاع السياسية بظلاله على نظيرتها الأمنية على الحدود الغربية الشاسعة، وأدى إلى صعوبة إحكام السيطرة عليها، لذلك أصدر الحاكم العسكري لولاية شمال دارفور، اللواء الركن مالك الطيب خوجلي، في 29 يناير الماضي، قراراً بإغلاق الحدود الجغرافية للولاية لمنع دخول السيارات غير المقتنة من دول الجوار.

وقال مدير شرطة الجمارك بولاية شمال دارفور، في 12 فبراير الماضي، إن إدارته فرغت من حصر وتسجيل نحو 15 ألف سيارة دخلت البلاد بطرق غير مشروعة، من ليبيا وتشاد، وغالبيتها من نوع الدفع الرباعي التابعة لبوكو حرام. جاءت الخطوة بعد دخول هذا الكم الكبير من السيارات في توقيت متزامن تقريباً، بغرض إيجاد نقطة مركز جديدة للمجماعة الإرهابية في السودان، حيث ضاعفت من وتيرة نشاطها في الدول المجاورة في ظل انشغال السلطة الانتقالية بالتركيز نسبياً على مكافحة بقايا النظام السابق دون التفات كبير لما تمثله الجماعات التكفيرية من مخاطر. المشكلة أن تنظيم داعش أبدى اهتماماً بالسودان أيضاً منذ سقوط نظام البشير

يشكل السودان منطقة جذب هامة للجماعات الجهادية والقوى الإسلامية، ما يمثل تحدياً للسلطة الانتقالية التي تسير في حقل مفخخ بعدة ألغام، تحتاج إلى تفكيكها بحذر، ولكن في نفس الوقت بأقصى سرعة ممكنة.

فككت بعض الألغام المهمة في ملف استمرار السودان على لأنتحة الإرهاب الأميركية، والتي لم تفلح التنازلات المادية الكبيرة التي قدمتها الخرطوم وعبارات الغزل والاستحسان السياسي من جانب واشنطن في تجاوزها، وأكدت أن تمسك الإدارة الأميركية بهذه الورقة يتخطى الدواعي البيروقراطية المعروفة، ويصل إلى مستوى الخوف من أن يعود السودان حاضنة للجماعات الإرهابية.

تفكيك الألغام

لم تقترب الخطوات المعلنة التي اتخذتها السلطة الانتقالية من هؤلاء، وكل الشركات التي قامت بها تقزمت ودارت حول ملاحقة فلول البشير أو لجنة إزالة التمكين وما ينطويان عليه من مرواحات سياسية أصبحت محل إزعاج لكثير من قوى الثورة، لأنها أصبحت علامة على تسهيل مهام عناصر الثورة المضادة لتخريب السودان، وتحويله من نموذج واعد للديمقراطية في المنطقة إلى نموذج للعنف والتطرف والافتتال، ما لم يتم الدخول في مواجهة صريحة مع رعاته الكامنين في ربوعه، لأنهم متنوعو التوجهات ويجتمعون على تبني الإرهاب كلفة واحدة يجيدون التحدث بها.

التحدي أمام السودان يبدو متعاظماً الآن لأنه يحتاج إلى رؤية داخلية واضحة، وتحسين التعامل مع القوى المتمركزة في أراضيه وتلك التي لها امتدادات خارجية

يتذكر المتابعون تصريحات دقيقة أدلى بها حمدوك لصحيفة "وول ستريت جورنال" في ديسمبر الماضي، حملت تحذيراً خطيراً مما سيواجه السودان من تحديات، حيث أشار الرجل إلى أن بلاده لها حدود مع سبع دول جوار، قائلا "لدينا بوكو حرام في الغرب، وحركة الشباب الصومالية في الشرق، وداعش في الشمال والأطراف".

بصرف النظر عن حجم التهديد الراهن الذي يمثلته هؤلاء للدولة، وهو كبير، غير أن هذا الكلام لا يتناسب مع البطء الذي يطغى على تصرفات الخرطوم في هذا المجال، لأن التصريحات السابقة رافقتها كلمات واضحة بأن حمدوك لديه تصور لقيام واشنطن بتنفيذ عملية لمكافحة الإرهاب في السودان، على غرار نموذج الدعم المقدم لمنطقة الساحل الأفريقي، حيث تم نشر عناصر أميركية جنباً إلى جنب مع القوات المحلية للمساعدة في قتال الجماعات المسلحة، وهي إشارة في

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



القاهرة - من الصعوبة أن تجد دولة من الدول التي تنشط فيها التنظيمات الإسلامية تجمع كل الأطياف الإرهابية في وقت واحد، وإذا وجد تنظيمان أو أكثر، على اختلاف مستويات القوة المسلحة والتوجهات السياسية في مكان ما، في أفغانستان أو سوريا أو ليبيا مثلاً، ستقوم حروب بينية طاحنة حول من يتولى الزعامة والقيادة.

بيدو أن السودان مرشح ليصبح استثناءً في هذه القاعدة، بعد أن توالى التقديرات الأمنية التي تحذر من تحوله إلى مكان نشيط تلتقي عنده كل الألوان، ليس لأن الحركة الإسلامية في السودان استوعبت مبكراً القادمين من الاتجاهات الأربعة، بل لأن جسمها فضفاض، ونجح البلد في التعامل مع جميع القوى، وانحصر الخلاف في حدود نظرية ولم يصل في أي لحظة إلى الصدام مباشرة، حتى عندما طرد نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير بعض القيادات الإسلامية كان ذلك لأسباب انتهازية اضطرارية كي تعيش البقية الباقية من القيادات الأخرى.

انشغلت السلطة الانتقالية بترتيب أوقافها الداخلية وأولت المعركة مع بقايا النظام السابق وامتداداته في الحركة الإسلامية والأحزاب التي عملت في كنف البشير حيث لقيت اهتماماً، تارة لتأمين الثورة الوليدة، وأخرى لتجفيف منابع في الدولة العميقة، وثالثة بحجة إزالة التمكين وقمع المتربصين. كلها خطوات قطعت فيها الحكومة شوطاً، لكن لا تتمكن من إغلاقها لأسباب تتعلق بالقدرة والإرادة وترتيب الأولويات وتوازنات القوى الظاهرة والخفية.

لم يلتفت كثيرون إلى ملف في غاية الخطورة، ويخص الحركات والجماعات والتنظيمات والفصائل الإسلامية التي تتخذ من الأراضي السودانية مأوى لها. قد تكون أجهزة الاستخبارات لديها معلومات كافية عن تحركاتهم، غير أن المواطنين وبعض المهتمين من سياسيين وإعلاميين لا يملكون ذلك، ما جعل قضية هؤلاء متوارية خلف الجدران مع أنها حيوية ولن تخص السودان وحده. حركت محاولة الإرهاب الفاشلة التي تعرض لها رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك، في 9 مارس 2020، الكثير من المياه الراكدة في هذا المضمار، وكشفت عن جانب معتبر من الجزء الغاطس، حيث بدأت الخرطوم تنتبه للتعابن التي تتحرك في أطراف البلاد، واستقبلت فرقا أمنية من دول عديدة، أهمها من مصر والولايات المتحدة، وبعدها أخذت تولي اهتماماً بالملف. ووضعت هذه التطورات النقاط على الحروف، أو بمعنى أدق